15 June 2020
Arabic

رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مُيسّر مجلس
الأمن المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015)

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير التاسع للجنة المشتركة الذي يُقدّم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، والذي يغطي الفترة من 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 5 حزيران/يونيه 2020.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) مارك بيكستين دي بويتسويرف

مُيسّر مجلس الأمن المعني

بتنفيذ القرار 2231 (2015)



تقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ

1 - هذا هو التقرير التاسع للجنة المشتركة، المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي يُقدّم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ. ويقدم التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 5 حزيران/يونيه 2020.

2 - ويتألف الفريق العامل المعني بالمشتريات من الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، ويضطلع بالتنسيق فيه ممثل يعيّنه الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. والوثائق المتعلقة بأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات، كما أقرتها اللجنة المشتركة وبصيغتها المحدثة في أيلول/سبتمبر 2017، متاحة للجمهور بوسائل تشمل الموقع الشبكي لمجلس الأمن المكرّس لتنفيذ القرار 2231 (2015).

3 - ومنذ 9 أيار/مايو 2018 وأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات مستمرة دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار المبادئ والإجراءات التي حدتها خطة العمل الشاملة المشتركة. وتلاحظ الجهات المشاركة المتبقية بأسف إعادة فرض الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة. وهي ما زالت ملتزمة باحترام سلامة قناة المشتريات وتؤيّد تأييداً تاماً استمرار عملها بوصفها أداة لضمان الشفافية وبناء الثقة، تكفل اتساق عمليات النقل ذات الصلة مع خطة العمل وتيسر في الوقت نفسه التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية في الأصناف ذات الصلة. وتدعو الجهات المشاركة المتبقية الدول غير الأطراف في خطة العمل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تعوق قدرة الدول الأطراف المتبقية على الوفاء التام بالتزاماتها.

4 - ستستخدم الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات جميع الوسائل المتاحة لتأمين الظروف الضرورية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات، فهي تظل إحدى الأدوات الرئيسية لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وقد جرى تأكيد أهمية التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل من جانب جميع الأطراف في الاجتماع الوزاري للاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجمهورية إيران الإسلامية، الذي عقد في 25 أيلول/سبتمبر 2019 في نيويورك برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وفي 26 شباط/فبراير 2020، أكدت جميع الجهات المشاركة في اللجنة المشتركة من جديد أهمية الحفاظ على الخطة.

5 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2019، اقترح الفريق العامل المعني بالمشتريات تدابير عملية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات وناقشها. وفي 6 آذار/مارس 2019، أعادت اللجنة المشتركة تأكيد استعداد قناة المشتريات لتقييم المقترحات المتعلقة بعمليات النقل إلى جمهورية إيران الإسلامية، وعزمها على مواصلة دعم الجهود الدولية في هذا الصدد.

6 - وواصلت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات أيضاً العمل مع الدول الأعضاء ابتغاء إذكاء الوعي بالإجراءات المتعلقة بقنوات المشتريات وتوضيح دور الفريق العامل المعني بالمشتريات، بغية ضمان فعالية سير عمل القناة. ونوقشت تدابير عملية إضافية لتعزيز وضوح معالم قناة المشتريات.

7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المعني بالمشتريات ثلاثة اجتماعات. ونظرا للقيود المحلية المتصلة بتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُرجئت عدة اجتماعات مؤقتا بتوافق الآراء بين الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ودون المساس بسير عمل قناة المشتريات التي ظلت تعمل بكامل طاقتها. وبمجرد أن سمحت الظروف المحلية بذلك، استؤنفت الاجتماعات، مع التقيد الصارم بالتدابير الموصى بها لحماية صحة الجهات المشاركة. وشارك ممثلون عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مراقبين في أحد تلك الاجتماعات. واستعرض الفريق العامل المعني بالمشتريات خمسة مقترحات مقدمة من دولة واحدة: أوصيَ بالموافقة على ثلاثة مقترحات منها، ولا يزال المقترح الآخر قيد الاستعراض.

8 - وما زالت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ملتزمة بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة، ووفقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. والمقترحات المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالمشتريات مشمولة بمبادئ السرية، بما في ذلك المعلومات الداعمة اللازمة وأية معلومات إضافية تحال إليه.